الفصل الثاني: مقدمة في التحليل المالي

أولا. تعريف التحليل المالي

التحليل المالي هو عملية المعالجة المنظمة للبيانات المالية المتاحة، بهدف الحصول على معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات المالية وتقييم الأداء المالي، وتوقع ما ستكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل.

إن التحليل المالي هو عبارة عن عملية ممنهجة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية.

ثانيا. أهداف التحليل المالي

إن الهدف الأساسي من التحليل المالي هو إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام المالية، وذلك بـ:

- بيان نقاط القوة والضعف، وتحديد مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بكل الالتزامات المترتبة عليها(سداد الديون وفوائدها) وقدرتها على الإقتراض، وتحديد مدى سلامة مركزها المالي.
- تحديد الانحرافات بين النتائج المحققة والنتائج المخططة والمستهدفة وتشخيص أسباب هذه الإنحرافات واقتراح حلول لمعالجة هذه الإنحرافات.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات التمويلية والاستثمارية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وإعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المؤسسة في مختلف أنشطتها، وتوقع الفرص المتاحة أمامها والتي يمكن استثمارها.
- بيان الوضع المالي للمؤسسة في القطاع الذي تنتمي له، من خلال مقارنتها بالمؤسسات المنافسة الرائدة.

ثالثا. أهمية التحليل المالي

هناك العديد من الأطراف التي تهتم بالوضع المالي للمؤسسة وتحرص على استخدام التحليل المالي كأداة للوصول إلى قرارات سليمة بهذا الخصوص نذكر منها:

1- المساهمون والمستثمرون المحتملون: ينصب اهتمامهم بشكل أساسي على دراسة القوائم المالية للمؤسسة بهدف تقييم العائد على الأموال المستثمرة والقيمة المضافة إلى جانب المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في المؤسسة.

2- الدائنين (البنوك والموردون): يركز الدائنون عند دراستهم للقوائم المالية للمؤسسة على تحليل المركز المالي والائتماني للمؤسسة، وذلك للتأكد من مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها نحوهم.

3- الجهات الحكومية: ومنها على الخصوص مصلحة الضرائب، حيث تهتم بقوائم الدخل للاطلاع على نتيجة النشاط في نهاية كل فترة لتحديد الضرائب المناسبة.

4- إدارة المؤسسة: يعد التحليل المالي الذي تقوم به إدارة المؤسسة بمثابة أداة، تمكنها من تقييم السياسات المالية السابقة فيما يتعلق بالاستثمار واختيار بدائل التمويل المختلفة، الأمر الذي يمكنها من تشكيل مرتكزا أساسيا لوضع الخطط المالية المستقبلية بشكل سليم. كما أنه ونظرا لتزايد مسئوليات الإدارة أمام أطراف عدة منها المساهمين، الدائنين.... الخ، فإنها صارت تهتم بالتحليلات المالية والمؤشرات المختلفة للقيام بهذه المسئوليات على الوجه الأكمل.

هذا ونظرا لأن لكل طرف من الأطراف التي تقوم بالتحليل المالي اهتمامات وانشغالا تختلف عن اهتمامات وانشغالا الأطراف الأخرى، فإنه غالبا ما يحدث بأن تكون للجهات المختلفة والقائمة بالتحليل المالي وجهات نظر مختلفة عن الوضع المالي للمؤسسة لدى قيامهم بعملية التحليل، بل أكثر من هذا فقد تكون وجهات نظرهم متناقضة.

رابعا. أنواع التحليل المالي

للتحليل المالي أنواع مختلفة يقتضيها موضوع التحليل وحجم المشكلة التي يدرسها المحلل والوقت الذي تستغرقه العملية التحليلية.

فالتحليل الذي تقوم به الإدارة المالية للمؤسسة يسمى **التحليل المالي الداخلي**، أما التحليل الذي تقوم به بقية الأطراف الأخرى المهتمة بالوضع المالي للمؤسسة كالمؤسسات المالية، كبار المساهمين، الدائنين والمستثمرون في السوق المالية، فيسمى **التحليل المالي الخارجي**، ويختلف التحليل الخارجي عن التحليل الداخلي، في كون التحليل الخارجي يتم على أساس معلومات محدودة عن المؤسسة، وهذا مقارنة بحجم المعلومات التي يتوفر عليها المحلل الداخلي، الذي يمكنه موقعه داخل المؤسسة من الحصول على الكثير من المعلومات التي يتعذر على المحلل الخارجي الحصول عليها، إلا المنشور منها عموما كقائمة المركز المالي وقائمة الدخل. فبالإضافة إلى المعلومات التي تحملها هذه القوائم السابقة، نجد أن المحلل الداخلي يتوفر على تلك المعطيات المتعلقة بسير المؤسسة، كالمعطيات التي تخص تكاليف وإيرادات مختلف المنتجات والأقسام المختلفة للمؤسسة....الخ.

كما يوجد هناك تقسيم آخر للتحليل المالي وذلك من حيث مدى شمولية البيانات والمعلومات المحاسبية للأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تمارسها المؤسسة. فالتحليل المالي الذي يخضع كافة الأنشطة التي تمارسها المؤسسة للدراسة والبحث يسمى **التحليل المالي الشامل**، أما التحليل المالي الذي يقتصر على دراسة نشاط معين أو جزء من مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة دون شمول بقية الأنشطة الأخرى فيسمى **التحليل المالي الجزئي**.

خامسا. أدوات التحليل المالي

هناك العديد من الأدوات التي يمكن استخدامها في عملية التحليل المالي، ومن أهمها:

1. التحليل المالي المعياري: مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة للقطاع من طرف مكاتب دراسات متخصصة.

2. التحليل المالي الرأسي (الساكن): دراسة العلاقات الكمية بين بنود القوائم المالية في تاريخ معين(عادة سنة)، كأن يقارن البند مع المجموعة الفرعية التي ينتمي إليها، أو مع المجموع الكلي للقائمة المالية.

3. التحليل المالي التطوري(الديناميكي أو الأفقي): هو دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، وهو دراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية ورصد إتجاه تغيرها عبر الزمن. ويسمح التحليل المالي التطوري من التغلب على إحدى الصعوبات التي قد تواجه المحلل، والمتمثلة في غياب المعدلات المعيارية أو النمطية، والتي تستخدم في مرحلة مقارنة نتائج التحليل الفعلية بتلك المعايير.

4. التحليل المالي المقارن: هو دراسة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة في النشاط، وخاصة المؤسسات المنافسة والرائدة.

سادسا. مراحل عملية التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفاصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:(مع مثال لقيام بنك بالتحليل المالي لعميل يريد الحصول على قرض)

1- تحليل الهدف عن عملية التحليل المالي: حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والتكاليف غير اللازمة، عليه تحديد الهدف من عملية التحليل المالي، ويتحدد هذا الهدف تبعا للموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المؤسسة، فمثلا اذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري، فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك هو معرفة القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

2- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي: حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية، حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات، التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدرات وامكانيات العميل.

3- تحديد المعلومات التي يحتاج اليها المحلل للوصول إلى أهدافه: المعلومات التي يحتاج اليها المحلل يمكن الحصول عليها من عدة مصادر، فيمكن الحصول عليها من القوائم المالية، كما يمكن الحصول على المعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.

4- اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة: تتعدد أسايب التحليل المالي(المقارن، المعياري، التطوري، الساكن، الديناميكي...)، كما تتعدد أدوات التحليل(مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، الرسوم البيانية...)، كما تتعدد المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس النتائج(سيولة عامة، سيولة سريعة، سيولة فورية...)، لذا على المحلل المالي اختيار ما يناسبه منها.

5- إعادة تبويب القوائم المالية: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته، والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.

6- القيام بعملية التحليل: يقوم المحلل باستعمال المعلومات التي توفرت لديه في حساب، وتقدير المؤشرات المالية(التوازنات المالية، النسب المالية)، وتحديد درجة انحرافها عن المعايير المستخدمة في القياس، ثم تفسير أسباب الإنحراف.

7- التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه، والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

8- صياغة التقرير: يتضمن نتائج التحليل المالي، مع ذكر التوصيات والحلول التي يقترحها المحلل، والتي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

وينقسم نشاط التحليل المالي إلى قسمين رئيسيين : الأول هو تحضير القوائم المالية، وعادة ما يقوم المحاسبون بهذا العمل. والقسم الثاني هو دراسة وتحليل هذه القوائم، حيث ينصب اهتمام مختلف الأطراف على كيفية فهم وتفسير محتوى هذه القوائم، وهذا يتطلب ضرورة تحليلها و تفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها للحكم على الوضع المالي للمؤسسة.

سابعا. مداخل التحليل المالي:

يعتمد التحليل المالي للميزانية على مدخلين رئيسيين وهما:

أ. المدخل الذمي (سيولة/استحقاق) ينتج عنه الميزانية المالية:

الذمة المالية للمؤسسة مجموعة الحقوق والالتزامات لمالية الحاضرة المستقبلية التي تعود لشخص ما سواء كان طبيعي(تاجر مثلا)، أو اعتباري(مؤسسة مثلا) ".

يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة/استحقاق بتحليل الذمة المالية للمؤسسة، وهو من الطرق التقليدية للتحليل، ويركز بالدرجة الأولى على خطر العسر المالي والتوقف عن الدفع، وهو يظهر الزمن كمقياس هام، لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يمتلك ذمة مالية، قبل أن تكون وحدة إنتاجية، وهو ما يبين عدم التركيز على خطر الاستغلال.

ويركز هذا التحليل أيضا على معايير تصنف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق، ويسمح هذا التحليل بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية، فتحليل سيولة استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم، بهدف تجنب خطر العسر المالي، أو بشكل آخر فإن هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها.

وما تجدر إليه الإشارة أن إعداد الميزانية المالية يكون بتقسيمها لأربع مجموعات رئيسية وهي: الأصول غير الجارية (التثبيتات) والأصول الجارية (المتداولة) في جانب الأصول، والخصوم غير الجارية (رأس المال الخاص+ الديون ط م أ) واالخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) في جانب الخصوم.

ب.المدخل الوظيفي (وظائف المؤسسة) ينتج عنه الميزانية الوظيفية:

يقوم التحليل الوظيفي على أساس تصنيف مختلف العمليات التى تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، ومنه البحث عن أثر دورة الاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة، والدور الأساسي لقدرة التمويل الذاتي[1] في دورة التمويل، وحسب هذا المدخل، فإن المؤسسة هي عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية، تضمن تحقيق وظائف التمويل والاستثمار والاستغلال، فهذا المنظور يصب إهتمامه على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية، وطريقة التصرف فيها لتمويل الاستخدامات(الاستثمار والاستغلال).

فالتحليل الوظيفي يحاول تخطي القصور الذي ظهر في تحليل سيولة/استحقاق، وذلك عن طريق إعطاء معيار مغاير لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات، يكون متناسبا مع المفهوم الجديد للمؤسسة.

ثامنا- الميزانية (قائمة المركز المالي):

هي قائمة مالية تصور الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية في فترة زمنية معينة (عادة نهاية السنة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية تعرف بالأرصدة، تمييزا لها عن التدفقات التي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى (قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية).

وللميزانية جانبان، جانب أيمن يتضمن عناصر الأصول ومختلف الأرصدة المدينة التي تمثل حقوق المؤسسة على الآخرين، أما جانبها الأيسر(الخصوم)، فيتضمن عناصر حقوق الملكية، والأرصدة الدائنة التي تمثل التزامات المؤسسة إتجاه الآخرين، وهي توفر معلومات عن مدى متانة الوضع المالي للمؤسسة، فتبين مالها من ممتلكات وما عليها من التزامات.

وتكتسي قائمة المركز المالي أهمية بالغة بالنسبة لمستخدميها، وذلك لما توفره من معلومات تفيد في قياس كل من سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل، فضلا عن تقييم درجة مرونتها المالية ومستوى تطور حجم نشاطها من خلال تطور هيكل أصولها وحجم ونوعية مواردها الاقتصادية، وقد استحدث المخطط المحاسبي والمالي (2007) ميزانية وحيدة أسماها قائمة المركز المالي، تجمع في مضمونها الميزانية المحاسبية والميزانية المالية التي تظهر البنود بقيمتها الحقيقية، بدلا من القيمة التاريخية التي كان معمولا بها في ظل المخطط المحاسبي الوطني (1975)، وهو ما يستجيب لأغراض التحليل المالي الدقيق، سواء من منظور الذمة المالية أو من المنظور الاقتصادي (الوظيفي).

تتكون قائمة المركز المالي من الأصول والخصوم التي تقيد بقيمتها الصافية الحقيقية، وتصنف الأصول وفق معياري (درجة السيولة/الزمن) إلى أصول غير جارية(ثابتة) وأصول جارية(متداولة)، أما الخصوم فتصنف وفق معيار (درجة الاستحقاق/ الزمن) إلى حسابات رؤوس أموال دائمة(خصوم غير جارية) وخصوم جارية.

1. الأصول:

هي موارد تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينجم عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، أي تمكن المؤسسة من توفير تدفقات نقدية مستقبلا.

أ.الأصول غير الجارية (الثابتة): هي الأصول المعنوية والعينية والمالية طويلة الأجل، التي تمتلكها المؤسسة بغرض استخدامها لأكثر من دورة مالية أو تشغيلية واحدة، حيث لا يمكن تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، ويشمل هذا النوع من الأصول على:

- **التثبيتات المعنوية:** (شهرة المحل، العلامة التجارية، برامج معلوماتية، حقوق الإمتياز....)، وهي أصول غير نقدية وغير محددة وليس لها مضمون مادي.
- **التثبيتات المادية:** تتضمن الأراضي، المباني، والتركيبات التقنية (التجهيزات، المعدات والأدوات، أثاث المكتب، معدات النقل).
- **التثبيتات المالية:** هي الأوراق المالية (أسهم وسندات مساهمة) والودائع لأجل التي تحتفظ بها المؤسسة في إطار استثماراتها طويلة الأجل(لأكثر من سنة).

---

[1] **قدرة التمويل الذاتي** هي الفائض النقدي أو التدفق النقدي المتبقي في الخزينة، فعلي أو محتمل، ويمثل الفرق بين الإيرادات النقدية والنفقات النقدية الناتجة عن المشروع، وعندما نطرح من قدرة التمويل الذاتي قيمة الأرباح التي توزع على المساهمين، نجد التمويل الذاتي الموجه لتمويل نشاطات المشروع.

▪ **أصول ثابتة أخرى:** مثل النفقات طويلة الأجل المدفوعة مقدما، الضرائب المؤجلة على الأصول...

ب.الأصول الجارية (المتداولة): هي العناصر التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية خلال سنة من تاريخ إغلاق الميزانية، وذلك عن طريق البيع المتوقع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية، كما تتضمن النقدية وما يعادلها، إلا أن المخزون والذمم المدينة حتى ولو لم يتوقع نحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، فإنه ينبغي أن تُصنف ضمن الأصول الجارية. كذلك الأمر بالنسبة للأوراق المالية التي يمكن التعامل بها في السوق، فهي تعتبر أصولا جارية إذا كان من المتوقع تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة.

وتتكون الأصول الجارية من المخزونات (المواد، المنتجات...)، الحسابات المدينة(حساب الزبائن، أوراق القبض، ...)، الاستثمارات المالية قصيرة الأجل(أسهم أو سندات التوظيف)، الأعباء المقيدة سلفا، وخزينة الأصول(الأموال الجاهزة في الصندوق والحساب البنكي الجاري).

2. الخصوم:

هي العناصر التي تشكل إلتزامات[2] حالية على المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، وهو ما يتطلب تسوية هذه الإلتزامات عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما، وتنتج الإلتزامات عادة من معاملات تمكن المؤسسة من الحصول على موارد، كما تنشأ عن تحويلات غير تبادلية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين.

والخصوم هي الالتزامات التي يتوجب على المؤسسة سدادها، كالذمم الدائنة أو حقوق مساهمين (متمثلة في رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة)، أو الخدمات التي يتوجب على المؤسسة تقديمها في المستقبل، وتصنف الخصوم إلى حسابات رؤوس الأموال (موارد دائمة) وخصوم جارية.

أ. حسابات رؤوس الأموال (الموارد الدائمة):

وهي أموال مملوكة ودائمة للمؤسسة، تنقسم بدورها إلى حقوق الملكية وخصوم غير جارية.

▪ **حقوق الملكية:** هي حق أصحاب المؤسسة (الملاك أو المساهمين) المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات غير الجارية والجارية. وتشمل رأس المال المملوك والاحتياطات والترحيل من جديد والنتيجة المحاسبية الصافية.

▪ **الخصوم غير الجارية:** هي الإلتزامات التي لا يتوقع تسديدها أو تصفيتها خلال الدورة التشغيلية الجارية، وتشمل مؤونات الأعباء على الخصوم غير الجارية، الإقتراضات والديون المماثلة (السندات، القروض البنكية طويلة الأجل، أوراق الدفع طويلة الأجل)، الديون المرتبطة بالمساهمات، إعانات التجهيز والاستثمار، والضرائب المؤجلة على الخصوم.

ب. خصوم جارية(متداولة):

هي إلتزامات يتوقع تسويتها خلال الدورة التشغيلية الجارية للمؤسسة، أو أن يكون من المقرر تسويتها خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، بمعنى هي الالتزامات المستحقة الدفع عند الطلب أو التي قد يطلب المقرض سدادها في أي وقت، وتصنف على أنها جارية بغض النظر عن النية الحالية للمؤسسة أو المقرض بخصوص الطلب المبكر للسداد، وتشمل الخصوم الجارية: الأقساط المستحقة عن الديون، مستحقات الموردين، أوراق الدفع قصيرة الأجل، الأجور المستحقة، الضرائب المستحقة، إيرادات مستلمة مسبقا، وخزينة الخصوم(اعتمادات أو سلفات مصرفية جارية مدتها قصيرة جدا).

---

[2] الالتزام هو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن إحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية.

شكل قائمة المركز المالي

السنة المالية المقفلة في 12/31/ .....

رقم ح	الأصـــــــــــــــــــــــــول	N إجمالي	مؤو واهتلا	N صافية	رقم ح	الخصـــــــــــــــــــــــوم	N صافي
2	**أصول غير جارية (تثبيتات)**				**1**	**حسابات رؤوس الأموال**	
20	**تثبيتات معنوية**				10	**رؤوس الأموال الخاصة**	
203	**مصاريف التنمية القابلة للتثبيت**				101	**رأس مال تم إصداره**	
204	**برمجيات المعلومات وما شبهها**				109	**رأس مال غير مستعان**	
205	**الامتيازات والرخص والبراءات والعلامات**				105	**فارق إعادة التقييم**	
207	**فارق الاقتناء**				106	**احتياطات**	
208	**التثبيتات المعنوية الأخرى**				11	**ترحيل من جديد**	
21	**تثبيتات عينية**				12	**نتيجة صافية للدورة**	
211	**أراضي**				13	**منتجات وأعباء مؤجلة خارج الدورة**	
213	**مباني**				15	**مؤونات الأعباء لخصوم غير جارية**	
215	**منشئات تقنية معدات وأدوات صناعية**					**مجموع رؤوس الأموال الخاصة**	
218	**معدات نقل**						
22	**تثبيتات في شكل امتياز**					**الخصوم غير الجارية(ديون طويلة)**	
23	**تثبيتات جاري إنجازها**				134	**ضرائب مؤجلة على الخصوم**	
26	**مساهمات وحسابات دائنة بمساهمات**				164	**اقتراض لدى مؤسسات الإقراض**	
261	**سندات الفروع المنتسبة**				165	**ودائع وكفالات مقبوضة**	
27	**تثبيتات مالية أخرى**				168	**اقتراضات أخرى وديون مماثلة**	
275	**ودائع وكفالات مدفوعة**					**مجموع الخصوم غير الجارية**	
133	**ضرائب مؤجلة على الأصول**						
	مجموع الأصول غير الجارية					**مجموع رؤوس الأموال**	
	أصول جارية					**خصوم جارية**	
3	**مخزونات**				**4**	**حسابات الغير الدائنة**	
30	**مخزونات بضاعة**				40	**موردون وحسابات ملحقة**	
31	**مواد ولوازم**				404	**موردو التثبيتات**	
35	**مخزون المنتجات**				419	**زبائن دائنون**	
409	**موردون مدينون**				42	**مستخدمون وحسابات ملحقة**	
4	**حسابات الغير المدينة**				43	**هيئات اجتماعية وحسابات ملحقة**	
41	**زبائن وحسابات ملحقة**				444	**الدولة- ضرائب على الأرباح**	
486	**الأعباء المعاينة مسبقا**				487	**المنتوجات المعاينة مسبقا**	
50	**القيم المنقولة للتوظيف**					**خزينة الخصوم**	
501	**الحصص في المؤسسات المرتبطة**				519	**مساهمات بنكية جارية**	
506	**السندات وقسائم الخزينة والصندوق**						
	خزينة الأصول						
512	**البنك**						
53	**الصندوق**						
/	**مجموع الأصول الجارية**				/	**مجموع الخصوم الجارية**	
/	**مجموع الأصول**				/	**مجموع الخصوم**	